التفسير البنائي للأمن والإرهاب في العلاقات الدولية: الهوية كمحدّد للأمن ومعرّف للبيئة الأمنية

Constructive Interpretation of Security and Terrorism in International Relations: Identity as Security Identifier and Security Environment Identifier

الحاجة سعود*
جامعة الحاج لخضر – الجزائر
e.saoud@univ-setif2.dz

نور الدين دخان
جامعة محمد بوضياف– الجزائر
noureddin.dakhane@univ-msila.dz

تاريخ الارسال:2022/02/28 تاريخ القبول:2022/05/16 تاريخ النشر:2022/06/15

ملخص:

تقترح الدراسة اتجاها ونهجا نظريا جديدا لدراسة الإرهاب والأمن في العلاقات الدولية. تنظر البنائية للأمن على أنه بناء اجتماعي فهو نتاج عمليات التفاعل الاجتماعي بين الجهات الفاعلة، وتحاج أن الإرهاب نوع من العلاقة الاجتماعية. فالبنائية وبتركيزها على دور العوامل الاجتماعية/ الثقافية ، دون إهمالها لدور العوامل المادية في التفسير، تقدم فهم وتفسير أفضل للإرهاب بوصفه فاعلا من غير الدول، مقارنة بالنظريات التقليدية في العلاقات الدولية، التي تركز على الدولة كفاعل أساسي ووحدة التحليل الأساسية، مما جعلها تعجز وتعاني في تفسير الإرهاب العالمي العابر للحدود. فالبنائية بحججها بشأن أولوية الهوية والبناء الاجتماعي على القوة المادية والعقلانية الاقتصادية، تناسب أفضل في شرح وفهم وتفسير القضايا المتعلقة بالإرهاب.

كلمات مفتاحية: البنائية. الأمن. الإرهاب. الهوية. الحرب على الإرهاب.

Abstract:

The study proposes a new theoretical direction and approach to the study of terrorism and security in international relations. It is the product of social interactions between actors and argues that terrorism is a kind of social relationship. By focusing on the role of social/cultural factors, without neglecting the role of physical factors in interpretation, it offers a better understanding and interpretation of terrorism as a non-State actor than traditional theories in international relations, which focus on the State as a basic actor and unit of analysis, rendering them incapable and suffering in interpreting global cross-border terrorism. Building on its arguments about the primacy of identity and the social construction on physical strength and economic rationality, it is better suited to explain, understand and interpret issues related to terrorism.

Keywords: Constructivism. Security. terrorism. Identity.The War on Terror.

*المؤلف المرسل

مقدمة

شهدت العلاقات الدولية كظاهرة وكعلم، العديد من القضايا منذ بداية القرن العشرين ، وقد عمل مفكرو العلاقات الدولية على شرحها وفهمها وتفسيرها من خلال تأطير نظريات جديدة بمنظورات أنطولوجية وإبستمولوجية مختلفة.

يعد الإرهاب بشكله الجديد العابر للحدود، أكثر المواضيع والقضايا تحديا في عالم اليوم، ما جعله يأخذ أهمية متزايدة في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية. هذه الجدة تتطلب إعادة النظر في الأطر النظرية التقليدية (الواقعية والليبرالية) المهيمنة في العلاقات الدولية لفهم وتفسير ظاهرة الإرهاب.

في هذا السياق، نجد أن النظرية البنائية كتوجه جديد في العلاقات الدولية، وبتركيزها على دور وأهمية العوامل الثقافية: المعايير، الأفكار، الهوية والخطاب، دون إهمالها لدور العوامل المادية في تفسير العلاقات الدولية، تقدم فهم وتفسير أفضل للإرهاب بوصفه فاعلا من غير الدول، مقارنة بالنظريات التقليدية في العلاقات الدولية، التي تركز على الدولة كفاعل أساسي ووحدة التحليل الأساسية، مما جعلها تعجز وتعاني في تفسير الإرهاب العالمي العابر للحدود.

إن البنائية بحججها التي تعطي أولوية للهوية والبناء الاجتماعي على القوة المادية والعقلانية الاقتصادية تناسب أفضل في شرح وفهم وتفسير القضايا المتعلقة بالإرهاب. ولكونها تسعى للإجابة عن سؤال "كيف" بدلا من سؤال الواقعيين " لماذا "، تقدم فهم أفضل للطريقة التي تحدد بها الدول هوياتها ومصالحها في وجه الإرهاب حيث تهتم النظرية البنائية بشكل أساسي بالطريقة التي يتم بها بناء الهويات، وتحاج أن الأمن مشروط ومحدد بالهويات التي تملكها الدول الذين يبنون مصالحهم، كما تحاج أن الهويات معرّفة للبيئة الأمنية (التهديدات). وهذا هو تأثير العوامل الثقافية في الطريقة التي تحدد بها الدول التهديد واستجاباتها من خلال السياسات الأمنية.

هذا الأساس والطرح النظري جعل النظرية البنائية في موضع قوة وأفضلية مقارنة بالنظريات التقليدية في العلاقات الدولية، خاصة ما تعلق بتفسير الإرهاب العالمي العابر للحدود الذي أصبح بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ظاهرة دولية واضحة، ولم يعد يقتصر على أعمال فردية محدودة، بل أصبح عالميا. فهذه الهجمات كان لها تداعيات على السياسة العالمية، أبرزها وأخطرها الحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

الإشكالية:

تركز النظرية البنائية كتوجه جديد في دراسة العلاقات الدولية، على أهمية ودور العوامل الاجتماعية/ الثقافية، دون إهمالها لدور العوامل المادية في تفسير وتحليل العلاقات الدولية، مقارنة بالنظريات التقليدية (الواقعية والليبرالية) التي تتبنى أنطولوجية مادية وإبستمولوجية وضعية في تفسير العلاقات الدولية.

من هذا المنطلق نطرح الإشكالية الآتية: كيف فسرت البنائية كل من الأمن والإرهاب في العلاقات الدولية مقارنة بالنظريات التقليدية ذات الأنطولوجيا المادية والإبستمولوجيا الوضعية؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي لهذا البحث في إبراز القيمة الأنطولوجية والمعرفية والتحليلية للنظرية البنائية في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية والدراسات حول الإرهاب، وكيف تمثل البنائية منظارا نظريا أكثر تطورا وأكثر ملاءمة في تفسير القضايا المتعلقة بالإرهاب العالمي مقارنة بالنظريات التقليدية في العلاقات الدولية.

عناصر البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية، هي كالآتي:

- **التعريف بالنظرية البنائية والإرهاب في العلاقات الدولية**
- **الأمن بناء اجتماعي: الهوية كمحدّد للأمن ومعرّف للبيئة الأمنية**
- **الإرهاب كبناء وعلاقة اجتماعية من منظور بنائي**

أولا- التعريف بالنظرية البنائية والإرهاب في العلاقات الدولية:

1- النظرية البنائية في العلاقات الدولية:

ظهرت البنائية **Constructivism** كنظرية في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، ومثلت نهجا نظريا واسع النطاق لدراسة وتفسير العلاقات الدولية.

يعد نيكولاس أنوف **Nicholas Onuf** أول من وضع مصطلح البنائية في حقل العلاقات الدولية من خلال كتابه:" العالم من صنعنا" World is of our Making الصادر عام 1989 [1]. إضافة إلى مقال ألكسندر وندت **Alexender Wendt** الصادر بعنوان:" الفوضى ما تصنعه منها الدول: البناء الاجتماعي لسياسات القوة Anarchy is What states Make of it : The Social Construction of Power Polities "[2] وكذلك كتابه:" النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية " Social Theory of International Politics الصادر عام 1999، والذي قام وندت من خلاله ببلورة البنائية على شكل نظرية في حقل العلاقات الدولية، "وساهم في تطوير موقف البنائيين الاجتماعيين **Social Constructivist**"[3].

وكثيرا ما يرتبط بروز البنائية كنظرية في العلاقات الدولية بانتهاء الحرب الباردة، وهو الحدث الذي فشلت النظريات التقليدية مثل: الواقعية والليبرالية الجديدتين في تفسيره وحتى التنبؤ بحدوثه، والأكثر من ذلك فشلت كل منهما في " شرح التغير الشامل في المنظومة الدولية "[4]، الذي تم بطريقة سلمية وبعيدا عن استخدام القوة العسكرية.

ويمكن ربط هذا الفشل بالأنطولوجية المادية التي تتبناها المدارس التقليدية في تفسيرها للعلاقات الدولية، وكذلك بعض افتراضاتها الأساسية، مثل: إن الدول هي جهات فاعلة ذات مصالح ذاتية تتنافس على القوة والتوزيع غير المتكافىء للقوة بين الدول الذي يحدد ميزان القوى بينهما. فمن خلال التركيز المهيمن على الدولة، لم تفتح النظريات التقليدية مجالا كبيرا لمراقبة وكالة الأفراد[5].

ففي نهاية المطاف، كانت أفعال الأفراد العاديين هي التي ضمنت نهاية الحرب الباردة، وليس أفعال الدول أو المنظمات الدولية[6]. والبنائية تمتلك تفسيرا له يستند إلى الأفكار والمعايير، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها **ميخائيل غورباتشوف** في السياسة الخارجية السوفياتية باعتناقه **أفكارا جديدة كالأمن المشترك**[7].

فالبنائية تفسر هذه المسألة بحجة أن العالم الاجتماعي من صنع البشر. والجهات الفاعلة (التي عادة ما تكون قوية، مثل القادة والمواطنين) تشكل باستمرار – بل تعيد تشكيل – طبيعة العلاقات الدولية من خلال أفعالها وتفاعلاتها[8].

مثلت البنائية نقلة نوعية في مجال العلاقات الدولية، من خلال مواقفها الأنطولوجية والإبستمولوجية والميتودولوجية، التي ركزت على دور وتأثير العوامل غير المادية/المعيارية (**Normativ**) في دراسة وتفسير العلاقات الدولية، وتحديد سلوك الدولة الخارجي، دون إهمال دور وتأثير العوامل والمتغيرات المادية في التفسير.

تعكف البنائية في دراستها للعلاقات الدولية على الأسس والبنى غير المادية/ المعيارية التي تحكم العلاقات بين الوحدات والأطراف الدوليين، وكذلك على دراسة وتحليل دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية. وتتناول بالتحليل قضايا ودور وأثر المتغيرات النفسية والثقافية والفهم الجماعي المشترك (التذاتانية) والهوية، في تشكيل مصالح وأفضليات الدول، جنبا إلى جنب مع الاعتبارات والمتغيرات المادية، التي تقول بها كل من النظرية الواقعية والليبرالية الجديدتين[9].

تقوم البنائية وفقا **لألكسندر وندت** المؤسس المعاصر لهذا الاتجاه النظري على أساسيين:

أولا: إن أبنية الوجود البشري تتشكل وتتحدد في الأساس وفقا للأفكار المشتركة (Intersubjective)، وليس فقط عن طريق القوى والعوامل المادية.

ثانيا: إن هويات ومصالح الجهات الفاعلة في النظام الدولي يتم تشكيلها بناء على هذه الأفكار المشتركة، وبالتالي لا يمكن اعتبارها أمورا معطاة بشكل طبيعي ومسبق[10].

الأمر الذي جعل منها –البنائية – نظرية مميزة في العلاقات الدولية لكونها نظرية تشدد على البعد الاجتماعي أو التذاتاني للسياسة العالمية[11]، فهي تحدد العلاقات الدولية وفق نظرية تذاتانية بتركيزها على الأفكار، كما تعتبر أن دور القواعد والمعايير والهوية مهم في توجيه سلوك الجهات الفاعلة في العلاقات الدولية وهيكل المنظومة الدولية بصفة عامة[12]، إضافة إلى تركيزها على عنصر الهوية (Identity) بخلاف الاتجاهات النظرية التقليدية في العلاقات الدولية. فالبنائية تعتبر أن الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

إن المشكلة الرئيسية في عالم ما بعد الحرب الباردة وفقا للبنائية تكمن في كيفية تصور وفهم مختلف المجموعات لمصالحها وهوياتها. ومع ذلك، فإن القوة المادية لا علاقة لها بالموضوع. لذا تركز البنائية في هذه النقطة على كيفية إنشاء الأفكار والمعايير والقيم والهويات، وكيفية تطورها، وكيف تغير الطريقة التي تفهم بها الدول والجهات الفاعلة من غير الدول وضعها وتتفاعل معه. وبالتالي من المهم أن نفهم وفقا للبنائية، ما إذا

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى أو تنفي هويتها " كشرطي عالمي "، وما إذا كان الأوروبيون يدركون أنفسهم في الغالب من الناحية الوطنية أو القارية[13].

قدم وندت في هذا السياق، إسهاما رئيسيا في إطار المدرسة البنائية، خاصا بتأثير الهوية في سلوك الفاعل الدولي، ويقوم إسهامه على حجة رئيسية بأن سلوك الفاعل الدولي مرتبط بما هو عليه **What They Are** أي هويته التي تحدد مصالحه التي يسعى لتحقيقها من خلال الدخول في تفاعلات مع الآخرين، وأن فهم ذلك السلوك يتطلب فهم وتحليل تأثير الهوية، وهو في هذا انطلق من نقطة مغايرة لفكر المدرسة الواقعية، التي انطلقت من الفوضى والقوة والمصلحة الوطنية هي ما يحدد سلوك الفاعل الدولي، فنقطة البداية عند **وندت** هي هوية الفاعل التي تشكل مصالحه، بينما نقطة البداية في التحليل في الواقعية الجديدة هي بنية النظام الدولي وموقع الدولة في توزيع القوة في النظام الدولي[14].

طور **وندت نموذج " الأنا " و" الآخر" ego and alter**، لفهم وتفسير تأثير هوية الدولة الكوربوراتية (الشخصية) في سلوكها الخارجي، حيث افترض وجود فاعلين هما: الأنا والآخر، وطور خمس خطوات لمعالجة هذا الموضوع[15].

هذا الأساس والطرح النظري جعل النظرية البنائية في موضع قوة وأفضلية مقارنة بالنظريات التقليدية في العلاقات الدولية، خاصة ما تعلق بتفسير العديد من القضايا والظواهر التي شهدها التاريخ العالمي بعد نهاية الحرب الباردة، تأتي في مقدمتها **الإرهاب العالمي** الذي أصبح بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ظاهرة دولية وعالمية، كان لها تداعيات على السياسة العالمية، أبرزها وأخطرها الحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

في الوقت الذي عجزت فيه النظريات التقليدية الرئيسية في حقل العلاقات الدولية(الواقعية والليبرالية) في تفسير أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وكذلك الحرب العالمية ضد الإرهاب، نظرا لتركيزها في التحليل على الدولة كوحدة أساسية وفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، وإهمالها لدور الفواعل من غير الدول، إضافة إلى اهتمامها بشكل رئيسي لدور الاعتبارات المادية العسكرية والاقتصادية في تفسير العلاقات الدولية، وإهمالها لدور الاعتبارات الاجتماعية والثقافية في العلاقات الدولية.

قدمت النظرية البنائية من خلال افتراضاتها الإبستمولوجية والأنطولوجية، وتركيزها على دور المعايير والأفكار والهوية والسياق تفسيرا وفهما أفضل ومناسبا للإرهاب باعتباره فاعلا من غير الدول مقارنة بالنظريات التقليدية مثل: الواقعية والليبرالية الجديدتين في العلاقات الدولية.

الأمر الذي جعل النظريات التقليدية تواجه من جديد أزمة إبستمولوجية وأنطولوجية وميتودولوجية على مستوى أدوات التحليل المعتمدة في تفسير القضايا والظواهر الدولية، تأتي في مقدمتها **الإرهاب العالمي** الذي ارتبط بهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي تبناها تنظيم القاعدة الإرهابي والذي يمثل فاعل غير

دولاني لا يحمل صفة الدولة، كما عجزت عن تفسير وفهم الحرب المعلنة على الإرهاب، لأنها حرب تشترك فيها مجموعة من الدول بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ضد عدو يحمل صفة التنظيم وليس الدولة.

" فالواقعية تصدر أحكاماً بشأن الكيفية التي تفسر بها الطبيعة البشرية الشريرة سلوك الجهات الفاعلة، والليبرالية من نفس المنطلق، تزعم بأن الطبيعة البشرية السلمية أو الخيرة تفسر سلوك الجهات الفاعلة في العلاقات الخارجية. ولأنهم يعتبرون الدولة طرفا فاعلا رئيسيا وأساسيا يتعين تحليله ، فإنهم لا يقدمون تفسيرات كافية للإرهاب الذي يعتبر طرفا فاعلا من غير الدول. كما أن الهجمات العنيفة التي يشنها الإرهاب والتدابير المضادة التي تتخذها الدول لا تصلح لافتراضات الطبيعة الإنسانية السلمية لليبرالية وتأملاتها بشأن سلوك الجهات الفاعلة "[16].

وبالتالي، يبدو أن النظريات التقليدية للعلاقات الدولية التي تركز على الدولة وتتبنى أنطولوجية مادية، تعانين من عدة نقاط ضعف في تفسير الإرهاب، في حين " النظرية البنائية، بحججها بشأن أولوية الإقناع والهوية والبناء الاجتماعي على القوة المادية والعقلانية الاقتصادية ، تقدم تفسيرا وشرحا أفضل للعديد من القضايا المتعلقة بدراسة الإرهاب "[17].

2- الإرهاب العابر للحدود في العلاقات الدولية:

يتسم مصطلح الإرهاب بنوع من الفوضى والتماهي في دلالاته ومعانيه، شأنه في ذلك شأن العديد من المصطلحات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية والإنسانية، لاسيما في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية حيث لم يستقر بعد على تعريف علمي موضوعي محدد ودقيق، يحتكم إليه الدارسون والباحثون والمختصون. وهو في ذلك يشبه المصطلحات والمفاهيم الأخرى في العلوم السياسية والعلاقات الدولية " التي غالبا ما تكون أدوات توظف سياسيا من قبل " **من يريد ضد من يريد** "[18] مما يجعل من الصعب تحديد مفهوم للإرهاب.

على الرغم من أن الظهور التاريخي لمصطلح " **الإرهاب** " **Terror** يعود إلى نهاية القرن الثامن عشر إبان الثورة الفرنسية، وبالتحديد ابتداء من سنة 1794، حيث أستعمل المصطلح لأول مرة في سياق سياسي بحت من طرف ماكسميليان روبسبير **Robespierre Maximilien** . إلا أن المدلول لم يكن ثابتا بطبيعة الحال، بل كان متغيرا عبر اختلاف السياقات والمراحل التاريخية[19].

ارتبط في البداية بوصف والتعبير عن الممارسات العنفية والإرهابية التي تقوم بها الدولة كفاعل وكجهة ممارسة للإرهاب، وشكل نمط للحكم عن طريق التهديد واستخدام القوة والعنف من قبل الحكومة أو الحزب الثوري الحاكم الموجودة في السلطة في فرنسا في أوائل عهد الثورة الفرنسية**(1789-1794)**، بزعامة ماكسميليان روبسبير ورفاقه[20].

استخدم اليعاقبة الفرنسيون لفظ **La Terreur** كوصف للسياسة التي إتبعوها في قمع من اعتبروهم أعداء للثورة وعملاء النظام القديم، حتى أصبحت فترة حكمهم تعرف بـ " **عهد الإرهاب** "**Reign of Terror**[21] .

غير أن الأمر تطور لاحقا، واستخدم لوصف والتعبير عن أعمال وممارسات إرهابية عنيفة تمارسها جهات فاعلة من غير الدول (جماعات وأفراد)، " إلى أن أصبح طريق أو أسلوب يريد الفاعل بواسطة الرهبة الناجمة عن العنف أن يفرض رأيه السياسي أو فرض سيطرته على المجتمع والدولة حفاظا على علاقات اجتماعية قائمة، والعمل على تغييرها وتدميرها "[22].

احتفظ تاريخيا بوسم الإرهاب في وصف استخدام العنف خارج سياق المؤسسة الحاكمة، أو من دون إذنها. إذ يعتبر العنف ضد المدنيين وغير المدنيين لأهداف سياسية إرهابا إذا تم ارتكابه من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد، أو تنظيما من خارج مؤسسات الدولة[23].

عموما، يعود المؤرخون والباحثون في محاولتهم لتقصي جذور ظاهرة إرهاب الفواعل من غير الدول، والمقصودة بمصطلح " **Terrorism** " تحديدا إلى ممارسات الحركات الثورية الاشتراكية الشعبية والفوضوية في القرن التاسع عشر، أولا في روسيا القيصرية ثم في أوروبا، والتي كانت تستهدف أشخاصا معينين في جهاز الدولة[24].

كما شهدت الظاهرة الإرهابية تاريخيا وتحديدا بعد نهاية الحرب الباردة، تحولا نوعيا خاصة بعد الهجمات الإرهابية التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر 2001. " فقد حدثت تغييرات على مستوى مضمون ومعنى الإرهاب والمقصود بالإرهابي، حيث اقترن وارتبط بإضافة وصف الشخص أو الجهة بكونه يستعمل الدين في الشؤون السياسية أو يقوم بتطبيق الدين بصورة متطرفة"[25].

ارتبط التغيير الآخر أيضا على مستوى هذا المصطلح – الإرهاب – بعد الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها مدينة نيويوروك الأمريكية عام 2001، والتي نسبت إلى تنظيم القاعدة، ونفذت بدافع ديني، أنه أصبح أكثر تداولا وتم ربطه بكل ما هو إسلاميا، لدرجة أن البعض حين ينطق كلمة "**إرهاب**" أصبح يعني بها إرهاب إسلامي. ولا يوصف الإرهاب إسلاميا لكون مرتكبيه مسلمين فقط، بل لأنهم يعلنون أنهم مدفوعون بدوافع دينية إسلامية[26].

مثلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ذروة تطور طويل في ظاهرة الإرهاب، وهو تطور لا يقتصر فقط على مضمون وطبيعة العمل الإرهابي بحد ذاته، ولكنه يمتد أيضا إلى متغيرات البيئة الدولية التي يتحرك فيها، والتي تعتبر العامل الرئيسي وراء التحول في أشكال الإرهاب الدولي (من الإرهاب الدولي إلى الإرهاب العابر للحدود)[27].

استفادت الجماعات الإرهابية من التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية على الصعيد العالمي، مما كان له أكبر الأثر على زيادة وتضخم أهدافها، وجعل هجماتها أكثر خطورة وأكثر ضراوة. كما أدت هذه التطورات إلى ظهور جماعات وتنظيمات إرهابية تختلف في أهدافها وأساليبها وتكتيكاتها عن سابقاتها من الجماعات والتنظيمات التي ارتبطت أهدافها بحدود الدولة التي توجد بها[28].

كما أصبحت ظاهرة الإرهاب العابر للحدود بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ظاهرة دولية واضحة، ولم تعد تقتصر على أعمال فردية محدودة، بل أصبحت عالمية، وأصبحت متشابكة الأطراف ومتعددة التأثير عالميا، لدرجة أن الإرهاب العابر للحدود كان سببا في اندلاع العديد من الحروب، حيث أدت هجمات الحادي من سبتمبر إلى انطلاق " **الحرب العالمية ضد الإرهاب** " التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، ونجم عنها حرب أفغانستان وإسقاط نظام طالبان، ثم الحرب الأمريكية على العراق وإسقاط النظام العراقي السابق بقيادة صدام حسين، كما شن التحالف الدولي " الحرب على تنظيم داعش " في العراق وسوريا[29].

يقصد **بالإرهاب العابر للحدود Transnational Terrorism** في هذه الدراسة، تورط جماعات دون مستوى الدولة في عنف على مستوى دولي، ويعود سبب استخدام وصف " العابر للحدود " إلى الرغبة في الاستغناء عن وصف " الدولي " لنفي الصلة بين الدولة وهذه الأحداث كما هو الحال مثلا مع الشركات الكبرى التي توصف بأنها شركات عابرة للحدود. ويمثل هذا النوع من الإرهاب " تحديا للنظام السياسي الدولي بواسطة مجموعات دون الدولة "، وهو أمر يرتبط بشكل مباشر بالتقدم التكنولوجي، خصوصا في مجال الاتصالات[30].

رصد الباحث **ستيورات باتريك Stewart Patrick** أبرز السمات التي تميز الإرهابيين العابرين للحدود، تتمثل أولاها في القيام بأنشطة تتعدى حدود الدولة التي يقيمون بها. أما الأمر الثاني الذي يميزهم فهو احتمال الرضاء بالعناصر المحلية في قيامهم بالتجنيد، لكن هذا لا ينطبق على أهدافهم، فهي تمتد إلى الصعيد الإقليمي أو العالمي. أما من حيث الأيديولوجية التي تحكم أفكارهم، فهي تعطي أهمية كبيرة لـ " تحويل القوة الدولية والعلاقات السياسية ". ومن حيث الأعضاء المكونون للجماعة، فلا يتم الاكتفاء بجماعة دون أخرى لتجنيد الأعضاء، كما تسعى هذه الجماعات للاستفادة من خبرات " محاربين قدامى انخرطوا في الصراعات الوطنية "، ووصف **باتريك** هذه الجماعات الإرهابية العابرة للحدود بأنها " شبكات غير مركزية من الجماعات المتقاربة، لها خلايا في دول متعددة، وتحالفات مرنة مع المتطرفين المحليين "[31].

ثانيا– الأمن بناء اجتماعي: الهوية كمحدّد للأمن ومعرّف للبيئة الأمنية

أصبحت البنائية اتجاها نظريا بارزا بشكل متزايد في العلاقات الدولية منذ ظهورها في الثمانينيات مثلما أشرنا سابقا، ويجادل أن العالم يتكون اجتماعيا من خلال التفاعل التذاتاني **Intersubjectivity Intraction** والوكلاء والهياكل يشكلون بعضهم البعض، وأن العوامل المثالية الاجتماعية مثل: المعايير والهوية والأفكار هي عموما عوامل أساسية لتشكيل ديناميكية السياسة العالمية[32].

على الرغم من أن البنائية تمثل اتجاها واسع النطاق لدراسة العلاقات الدولية، من الاقتصاد السياسي إلى التنظيم الدولي، وصولا إلى الإرهاب والأمن، وعلى الرغم من اهتمامها بالمسائل الأمنية، فإن مدى وضع البنائيين لنظرية دولية للأمن محدد. وهذا ما يميز المنظور البنائي عن المنظور النقدي الذي ينطلق في تعريفه لمفهوم الأمن على أنه " **التزام بالتحرر**" والمنظور الواقعي الذي يركز على " **سياسات القوة للأمن** "، ويعود ذلك

إلى التزام الواقعيين بالمفهوم الضيق للأمن، المحدد من حيث الدول والعسكريون واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها[33].

تنطلق البنائية في دراستها وتفسيرها لقضية الأمن من الافتراض الرئيسي أن الأمن " بناء اجتماعي"، وذلك راجع لكون البنائية ترى أن العالم، وما يمكن أن نعرفه عن العالم، على أنه " بناء اجتماعي ". حيث يجادل البنائيون بأن العالم يتكون اجتماعيا من خلال التفاعل التذاتاني[34].

يطرح البنائيون النظرة الاجتماعية للأمن، والتي بمقتضاها يتم بناء مفهوم الأمن اجتماعيا، في مقابل النظرة المادية للأمن المهيمنة على النظريات التقليدية في العلاقات الدولية (الواقعية والليبرالية)، حيث يجادل البنائيون أنه على الرغم من البنية المادية للواقع الاجتماعي، إلا أنه لا يمكن إدراكها ومعرفتها وفهمها إلا من خلال العوامل المثالية/ الاجتماعية مثل: الأفكار والمعاني والهويات والمعايير، التي يتم بناؤها وتشكيلها وتشاركها بين الجهات الفاعلة (الدول والأفراد) بطريقة تذاتانية Intersubjectivity[35] .

يقدم في هذا السياق **ألكسندر وندت** مثالا ممتازا يوضح البناء الاجتماعي للواقع، عندما يشرح أن 500 سلاح نووي بريطاني أقل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية من خمسة أسلحة نووية لكوريا الشمالية، ولا تنتج هذه الهويات عن الأسلحة النووية(البنية المادية) بل عن المعنى والأفكار المعطاة للبنية المادية(البنية الفكرية) بمعنى أن الأسلحة النووية في حد ذاتها ليس لها أي معنى ما لم نفهم السياق الاجتماعي[36].

بالعودة إلى فكرة أن الأمن بناء اجتماعي، يجادل **كارين فيرك** أن " بناء شيء ما، هو عمل يجلب إلى الوجود قضية أو موضوعا لن يكون موجودا لولا ذلك ". وهذا لا يعني بالضرورة أنه لا يوجد شيء يسمى " الأمن " أو أن الأمن لا معنى له. ويمكن فهم الأمن، على سبيل المثال، على أنه الحفاظ على القيم الأساسية للمجموعة ذاتها. ولكن وفقا لـ**ماكدونالد Mc. Donald** فإن مثل هذا التعريف الواسع النطاق للأمن لا يخبرنا إلا بقدر ضئيل عن هوية المجموعة ذاتها، وما هي قيمها الأساسية، ومن أين قد تأتي التهديدات لتلك القيم، وكيف يمكن الحفاظ على هذه القيم أو النهوض بها[37].

في حين بالنسبة للبنائيين، تختلف الإجابات على هذه الأسئلة في سياقات مختلفة وتتغير وتتطور من خلال التفاعل الاجتماعي بين الجهات الفاعلة، والإجابات على هذه الأسئلة – المفصلة والمفاوضة في سياق اجتماعي وتاريخي معين من خلال التفاعل الاجتماعي – هي التي تحقق الأمن[38].

إن البنائيين متحدون في التزامهم بتجنب التعاريف التحليلية الشاملة والمجردة للأمن (البنائيون التقليديون وكذلك البنائيون النقديون)، ولكن الشكل الذي يتخذه الالتزام يختلف باختلاف المؤلفين، فمثلا بالنسبة لـ **هوب Hope**، يعين الزعماء السياسيون في الدولة دولا أخرى على أنها " صديقة " أو "عدو" – ويتعاملون معها على هذا النحو – على أساس مفاهيم الهوية[39].

أما بالنسبة **لوندت** الأمن هو أولا وقبل كل شيء مسألة إدراك، وصناع القرار في الدول والحكومات هم صانعو هذا الإدراك، وبالتالي هم الذين يحددون ما يقصدونه أو ما يرغبونه من خلال حديثهم عن مفهوم الأمن.

فالأمن هو نتاج العملية التفاعلية التشاركية التي تحدث بين مختلف الفاعلين، بحيث لا يمكن الحديث عن الأمن قبل حدوث عملية التفاعل التي بمقتضاها يتم بناء مفهوم ما للأمن وللتهديد[40].

إن البنائية في دراستها وتفسيرها لقضية الأمن تسلط الضوء على " الطريقة التي يتم بها بناء معنى الأمن والوساطة من خلال تفاهمات مختلفة عن الهوية "، بمعنى أن الأمن يبنى من خلال تفاهمات مختلفة عن الهوية[41].

في هذا السياق، وكمثال تفسيري، لماذا كان احتمال قيام **صدام حسين** بتطوير أسلحة نووية، في الفترة من2002 إلى2003، يشكل تهديد للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أكثر بكثير من الترسانة النووية القائمة لدى دول مثل روسيا والصين وفرنسا وباكستان والهند وإسرائيل، وهو ما يكفي بالفعل لتبرير التدخل العسكري وتغيير النظام؟[42].

وفقا للتحليل البنائي، والذي يؤكد أهمية مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية التي تشجع على إعطاء أشكال معينة من المعنى لمختلف الجهات الفاعلة ونواياها، قد تشمل هذه التجارب والذاكرة التاريخية للصراع مع نظام صدام حسين في حرب الخليج الأولى أو النظام السياسي العراقي المختلف جذريا عن النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. والواقع أن بعض البنائيين يذهبون إلى الحد الذي يشير إلى أن " **التهديد** " الذي يشكله العراق قد تم إحضاره إلى الوجود أي " **بناء**" من خلال " **تَّمْثيل** " **Represantation** النظام العراقي باعتباره " تهديدا خطيرا له "[43].

مثله في ذلك، مثل تنظيم القاعدة ونظام طالبان في أفغانستان بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وذلك من خلال الخطب السياسية الأمريكية جورج والكر بوش **George Walker Bush** وكذلك الترسانة الإعلامية الأمريكية خاصة والغربية عامة، حيث عمل بوش دبليو على إظهار نظام صدام حسين على أنه نظام ديكتاتوري استبدادي، منتهك لحقوق الإنسان، والأكثر من ذلك أنه نظام يملك أسلحة الدمار الشامل ونظام ممول وراعي ومصدر للإرهاب والإرهابيين، وبالتالي يمثل العراق برئاسة صدام حسين، دولة مارقة، وتعمل خارج حدود الدولة الشرعية في المجتمع الدولي.

صرح **جورج والكر بوش** في خطابه الذي ألقاه عن حالة الاتحاد[44] في جانفي 2002: " إن كوريا الشمالية نظام يتسلح بالصواريخ وأسلحة الدمار الشامل(...)، وإيران تسعى بنشاط للحصول على هذه الأسلحة وتصدر الإرهاب،(...)، أما العراق فيواصل التباهي بعدائه للولايات المتحدة الأمريكية وبمساندة الإرهاب،(...)، تشكل دول كهذه مع حلفائها الإرهابيين محور الشر، وهم يتسلحون لتهديد السلام في العالم "[45].

حدد **جورج والكر بوش** من خلال خطابه هذا، وفي إطار الحرب على الإرهاب، أن كوريا الشمالية وإيران والعراق أنظمة ممولة وراعية ومصدرة للإرهاب، وتهدد الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية وكذلك أمن أصدقائها بأسلحة الدمار الشامل، وأن هذه الدول تشكل "**محور الشر**".

عمل **جورج والكر بوش** على إحضار وبناء التهديد المتمثل في: خطورة النظام العراقي على الأمن القومي الأمريكي وأمن أصدقائها، من خلال تشويه وشيطانة الآخر المختلف – النظام العراقي – بغض النظر عن حقيقته في الواقع.

من هنا، فإن الإسهام الأساسي للبنائية في الدراسات حول الأمن يتمثل في تسليط الضوء على أن الأمن محدد ومشروط بالهويات، وأن هذه الأخيرة معرّفة للبيئة الأمنية(التهديدات). حيث تجادل البنائية بأن " الأمن مشروط بالهويات التي تمتلكها الدول الذين يبنون مصالحهم وكذلك النظام الأمني(التهديدات) "[46].

بعكس المنظور الواقعي الذي يرى أن اعتبارات القوة تسيطر على إدراك التهديد، ويمكن قياس التهديد استنادا إلى ميزان القوة بين الدول. وحتى تحدد الدولة مصدر التهديد لأمنها، عليها أن تبحث عمن هي الدولة الأقوى، وأن ما يدفع الدول للتحالف مع بعضها هو مواجهتها للتهديد نفسه[47].

أعلت البنائية من أهمية الهوية في تحديد وتعريف الأمن وكذلك تعريف البيئة الأمنية للدولة، حيث ترى **ليزبيث أجيستام** أن هناك ارتباطا بين مفهومي الهوية والأمن، وذلك لأن الهوية تعرف الذات(ego) وتعرف الآخر(alter) الذي يواجه الذات، وبالتالي تحدد ما يعد مصدر التهديد، وترى كذلك أن ديناميكيات الهوية الوطنية(الكوربوراتية) يفترض فيها تداخلها مع المدركات الخاصة بالأمن. ويرى **تيد هويف** أن الهوية المشتركة تقلل من المعضلة الأمنية التي تحدثت عنها المدرسة الواقعية، في حين يرى **كولين كال** أن الهوية المشتركة آلية ثالثة إلى جانب القيم والهياكل التي تدعم فكرة السلام الديمقراطي[48].

كما أعلى **وندت** من خلال إسهامه في المنظور البنائي من أهمية تأثير الهوية في تحديد السياسة الخارجية الأمنية للدول، حيث يرى أن هوية الدولة تحدد البعد الأمني في سياستها الخارجية، وطور **وندت** نموذج الأنا والآخر لتوضيح ذلك، حيث افترض وجود فاعلين هما " **ego** " **و** " **alter** "، وطور خمس خطوات. في الخطوة الأولى، يبدأ كل منهما عملية التفاعل تستند إلى هوية كوربوراتية **Corporate Identity** مسبقة لدى كل منهما، ويستخدمها كلا منهما في تعريف موقف ما. وفي الخطوة الثانية، استنادا لتعريف **ego** للموقف، ينخرط في سلوك ما، يبعث من خلاله إشارة إلى **alter**، هذه الإشارة تعرف **alter** بالدور الذي يلعبه **ego** في الموقف، وتصوره لدور alter [49].

وفي الخطوة الثالثة، يفسر **alter** معنى إشارة وسلوك **ego**، استنادا إلى تفسيره الخاص للموقف، ومتأثرا في ذلك بهويته، وفي الخطوة الرابعة، يبدأ **alter** في الانخراط في سلوك يعبر عن تفسيره الذي توصل إليه في الخطوة السابقة، ويمثل سلوكه إشارة إلى **ego** بذات معنى الخطوة الأولى. وفي الخطوة الخامسة، يجيب **ego** على إشارات **alter**[50].

بناء على ما سبق، نجد أن الاعتراف والتأكيد على أهمية الهوية بالنسبة للأمن في المنظور البنائي يؤدي إلى افتراض أكثر جوهرية بالنسبة للبنائيين وهو: إن العوامل غير المادية/ المعيارية عموما: الهوية المعايير والأفكار أساسية لبناء الأمن والممارسات الأمنية للدول في السياسة العالمية[51].

ثالثا– الإرهاب كبناء وعلاقة اجتماعية من منظور بنائي:

يشهد الواقع الدولي والعلاقات الدولية، شكلا جديدا من الإرهاب الدولي، أو الإرهاب العالمي كما أسماه "**إدغار موران**"، لا يستجيب للأطر التقليدية للتهديدات التي كانت الدول قد استدعيت إليها حتى الآن[52]. وهو شكل أخذ أهمية بالغة ومتزايدة في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية.

فالشكل الجديد للإرهاب اليوم الذي تواجهه الدول هو استخدام العنف المسلح العابر للحدود الوطنية من طرف جهات فاعلة من غير الدول، يهدف إلى إصلاح النظام العالمي، أي تخريب النظام العالمي من قبل فاعل من غير الدول يلجأ إلى استخدام العنف المادي والرمزي(الثقافي) لتحقيق أغراضه وأهدافه السياسية[53].

هذا النوع والشكل الجديد من الإرهاب شكك في تعريف ماكس فيبر التقليدي للدولة كممثل له " احتكار العنف المشروع "، ووضعه تحت الفحص والتقييم، ما نتج عنه التشكيك في المنظور العقلاني المتمركز في صيغة "**ريمون آرون**" **Raymond Aron** التي تؤكد أن: خصوصية العلاقات الدولية يمكن أن تكون تتميز بـ " شرعية ومشروعية استخدام القوة من جانب الجهات الفاعلة وتحديدا الدول "[54].

ما نتج عنه عجز القدرة التفسيرية والتحليلية للنظريات التقليدية في العلاقات الدولية، من تقديم فهم وتفسير مناسب وأفضل لظاهرة الإرهاب العابر للحدود في العلاقات الدولية، نظرا لكونها تقوم على افتراض رئيسي: إن الدولة فاعل رئيسي وأساسي في العلاقات الدولية، وأنها وحدة التحليل الأساسية في التفسير. إضافة لكونها تتبنى أنطولوجيا مادية في تفسيرها للظواهر الدولية.

إن تركيز النظريات التقليدية للعلاقات الدولية على الدولة كفاعل ووحدة التحليل الرئيسية، جعلها تعاني العديد من نقاط الضعف في تفسير الإرهاب، في حين تقدم النظرية البنائية، بحججها بشأن الإقناع والهوية والبناء الاجتماعي، إضافة إلى افتراضاتها المتعلقة بالطبيعة المتغيرة للمصلحة الوطنية مع محدداتها غير المادية، ودور الهوية في تحديد الجهات الفاعلة[55]وسلوكها في العلاقات الدولية، تفسيرا أفضل ومناسب للإرهاب العالمي العابر للحدود.

تنظر البنائية للإرهاب كنوع من العلاقة الاجتماعية، ففي النهاية تتسأل البنائية كيف تحدد الدول هوياتها ومصالحها في وجه الإرهاب، وتأثير العوامل الثقافية في تحديد التهديدات واستجابات السياسات الأمنية للدول[56].

إن الإرهاب وفقا للبنائية جزء من منطق علائقي(علاقة تبادلية)، بين السلطة السياسية الشرعية المتمثلة في الدول ذات السيادة، ومرتكبي هذه الأفعال غير القانونية وغير الأخلاقية، المتمثلة في الفواعل من غير الدول(الجماعات والتنظيمات الإرهابية)[57].

كما أن العلاقة الاجتماعية بين الإرهاب – الفواعل من غير الدول – والدول كفاعل ينظر إليها بطريقة مماثلة من قبل هذه الفواعل، لأن هذا الفهم المشترك(التذاتانية) يشكل أساس تفاعلاتها(مثلا العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتنظيم القاعدة وكذلك نظام طالبان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001).

وطالما أن الإرهاب علاقة اجتماعية ومبني اجتماعيا من منظور بنائي، فإنه يمكن فهمه وتفسيره من خلال فهم الطريقة التي يتم بها بناء الهويات (تحديد التهديد). وهذا يعني أن " الطرح البنائي يشكك في الثقافات الإستراتيجية والثقافات الأمنية للدول ".

إن الهدف الأساسي للمساهمة البنائية في دراسة وتفسير الإرهاب يتمثل في تسليط الضوء على أن: الأمن مشروط بالهويات التي تملكها الدول الذين يبنون مصالحهم وكذلك النظام الأمني (التهديدات)، مقارنة بالمنظورات الأمنية التقليدية التي تركز بشكل أكبر على دور الدولة وتعيين وظيفتها على أنها الضامن الرئيسي لأمن الأفراد وحدودها، ومع ذلك قد تفشل الدولة في مهمتها[58].

أعلت النظرية البنائية من أهمية الهوية في تعريف الأمن والبيئة الأمنية للدول، إذ ترى **ليزبيث أجيستام** أن هناك ارتباطا بين مفهومي الهوية والأمن، وذلك لأن الهوية تعرف الذات(**ego**) وتعرف الآخر(**alter**) الذي يواجه الذات، وبالتالي تحدد ما يعد مصدر التهديد، وترى كذلك أن ديناميكيات الهوية الوطنية (الكوربوراتية) يفترض فيها تداخلها مع المدركات الخاصة بالأمن[59].

خلافا، للنظرية الواقعية التي ترى أن اعتبارات القوة المادية تسيطر على إدراك التهديد، ويمكن قياس التهديد استنادا إلى ميزان القوة بين الدول وحتى تحدد الدولة مصدر التهديد لأمنها، عليها أن تبحث عمن هي الدولة الأقوى، وأن ما يدفع الدول للتتحالف مع بعضها هو مواجهتها للتهديد نفسه[60].

حسب البنائية هوية الدولة تحدد البعد الأمني في سياستها الخارجية، وقد استخدم وندت نموذج الأنا ego والآخر alter السابق الإشارة إليه، لتوضيح كيف أن الهوية تخلق البيئة الأمنية في النظام الدولي. وفقا **لوندت** فإن هوية الدول تحدد مفهومها للأمن. ويتحدد هذا الأخير وفقا **لوندت** استنادا إلى كيفية تعريف الذات في مواجهة الآخرين. وبالتالي وسع **وندت** نطاق الأمن ليشمل متغيرات ذات طبيعة اجتماعية مثل: الهوية، والمعايير[61]، ونظر للأمن على أنه مبني اجتماعي (تذاتانيا).

بناء على ما سبق، ومن منطلق النظرية البنائية، فإن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 تشكل هجوما على الهوية المشتركة للولايات المتحدة الأمريكية ووحدتها ككيان اجتماعي، وتكشف عجز الدولة عن ضمان أمن المواطنين، وبهذا المعنى، يمكن اعتبارها أفعالا معادية للدولة (مثل كل أشكال الإرهاب الأخرى) لكن هذه الأحداث تشكل أيضا تحديا للقوة المهيمنة في النظام الدولي، هذا بلا شك، هو الهدف السياسي النهائي الذي تستهدفه هذه الجماعات والهجمات والأهداف[62]. خاصة وأن هذه الجماعات والتنظيمات الإرهابية تميل إلى معارضة القيادة الأمريكية في الشؤون الدولية.

لقد مهدت المفاجأة الإستراتيجية التي سببتها هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، لنوع جديد من التحديات للنظام الدولي والدولة، ليست داخلية ولكن دولية. أصبح الإرهاب المعولم (الإرهاب العابر للحدود) وظهور جهات فاعلة جديدة من غير الدول أمرا محوريا في السياسة الدولية، مما يستدعي من الدول إعادة النظر في أطرها الإستراتيجية في ضوء التهديدات التي تشكلها على أمنها[63].

جسدت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 هذا التهديد، عن طريق تحدي القوة المهيمنة في النظام الدولي والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية. واستجابة لهذا التحدي – هجمات 11 سبتمبر 2001 – ردت الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب لأن هوياتها تعرضت للتهديد المباشر، وهذا يعني أن قيّمها، وثقافاتها ونظامها أصبحت مهددة. وكذلك بسبب التنازع على الهيمنة في النظام الدولي (هوية الدور)[64] من قبل فاعل من غير الدولة تمثّل في تنظيم القاعدة، الذي وصم بأنه تنظيم إرهابي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. حيث صرح **جورج والكر بوش** في تصريح له: " إن مسؤوليتنا اتجاه التاريخ واضحة، الرد على هذه الهجمات وتخليص العالم من الشر "[65].

كما حققت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي تبناها تنظيم القاعدة، التهديدات التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل ترفض صور الحداثة الغربية، وتهدد الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ومبادئ وقيّم الحضارة الغربية عامة، ولأنهم أيضا – الجماعات والتنظيمات الإرهابية – يخططون ويدافعون.

وبالتالي انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لبناء التهديد وبناء عدو جديد بديل للأيديولوجية والخطر الشيوعي، الذي شهدته الساحة الدولية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، تمثّل في الإسلام، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ربطه بالإرهاب من خلال خطاباتها السياسية وحملاتها الإعلامية والدعائية، ومن خلال مسميات متعددة: التطرف الإسلامي، الإرهاب الإسلامي والأصولية الإسلامية،...إلخ. وبالتالي من منطلق التصور البنائي للأمن والتهديدات الأمنية، نجد أن التهديد الذي يشكله " تنظيم القاعدة " وبعدها " نظام طالبان " قد تم إحضاره إلى الوجود " أي بناء " تم بناؤوه من خلال الخطاب بمعنى تم " **تمثيل وتصور**" تنظيم القاعدة ونظام طالبان باعتباره "تهديدا" خطيرا للأمن القومي الأمريكي والحضارة الغربية عامة.

أعلن **جورج والكر بوش** في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال خطاباته السياسية التالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، أن " تنظيم القاعدة " هو المسؤول عن هذه الهجمات وأنه يمثل " تنظيما إرهابيا " تموله وتدعمه حكومة ونظام طالبان في أفغانستان.

كما صرح في خطاب له في 20 سبتمبر 2001: " إن الأدلة التي جمعناها تشير كلها إلى مجموعة من المنظمات الإرهابية غير المعروفة والمعروفة باسم القاعدة،(...)، إن القاعدة هي تنظيم إرهابي(...) ويمثل هذا التنظيم أحد أشكال التطرف الإسلامي،...[66]

الأكثر من ذلك، عملت إدارة **جورج والكر بوش** على تقديم وتحديد الروابط بين مرتكبي هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وأسامة بن لادن ونظام القاعدة ونظام طالبان، فبدلا من تقديم الأدلة المادية والإمبريقية لتأكيد ذلك، جادلت الولايات المتحدة الأمريكية بأن نظام طالبان يتقاسم مع بن لادن والقاعدة ومرتكبو هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، شرورهم وكراهيتهم اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية[67].

استخدمت إدارة **جورج والكر بوش** أسلوب أو إستراتيجية التمثيل الديني في الخطاب السياسي لتقديم سلسلة من الأحداث العملية المتاحة بسهولة، على سبيل المثال، حكومة طالبان والروابط التاريخية مع القاعدة والمعاملة الوحشية للمرأة كدليل على وجود علاقة بين نظام القاعدة الإرهابي ونظام طالبان، مما دعم قضية غزو أفغانستان بشرعية دولية، في إطار مكافحة الإرهاب تحت مسمى " الحرب على الإرهاب "[68].

كما أكدّ الخطاب السياسي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، على أن: الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وكذلك كل حكومة تدعمها، هي العدو الأول للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يستدعي الرد وشن الحرب على الإرهاب، لأنها حرب ضد أعداء الحرية والحضارة والخير.

حرصت الإدارة الأمريكية من خلال خطاباتها السياسية على تقسيم العالم إلى فئتين متمايزتين، " **نحن** " أي الولايات المتحدة الأمريكية مع الأصدقاء والحلفاء والدول الديموقراطية الغربية، تمثل " **محور الخير**"، **و**" **هم** " أي الإرهاب الذي تقوم به الجهات الفاعلة من غير الدول والدول الثورية – التي تضمهم – الذين يرفضون النظام العالمي والذين يرفضون الحداثة والديموقراطية والليبرالية، تمثل **العدو** وهي " **محور الشر**"[69].

وفقا للبنائية يمثّل بناء " الحرب على الإرهاب " الذي أسسته الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية لتبرير عملها وسياساتها العسكرية خارج حدودها الإقليمية في نظام الدول ذات السيادة، وجعل من الممكن حشد قوى دولية أخرى لها نفس **اَلتَّمْثيل Representationt** والتصور للعالم من خلال عدو مشترك وتهديد جماعي.

كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة – هجمات 11سبتمبر 2001 – لترسيخ هويتها المهيمنة في النظام الدولي، من خلال تشكيل تهديد للأمن الدولي في نفس الوقت، وبالتالي تشكيل هوية جماعية (هم ونحن) وتقاسم المصير المشترك[70].

وهكذا نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقق بناء العدو الإرهابي - تنظيم القاعدة والجماعات والتنظيمات الإرهابية ذات العقيدة الإسلامية –، من خلال اللجوء إلى الدفاع عن النفس وحرب تم تقديمها على أنها عالمية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أخرى تشترك في هوية مماثلة[71].

إضافة لإثارة المخاوف الأمنية العديدة والطويلة الأمد، خاصة فيما يتعلق بإمكانية اكتساب الجماعات والتنظيمات الإرهابية للأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، لا سيَّما أن النظام الليبرالي الاقتصادي الدولي يشجع فتح الحدود، إلا أن هذا الانفتاح له سلبيات تستغلها الفواعل غير الليبرالية[72]. وصرح **جورج والكر بوش** عن ذلك في خطابه عام 2002:" الخطر الأكبر الذي يهدد أمتنا، يقع على مفترق الطرق بين التطرف والتكنولوجيا، وقد أعلن أعداؤنا صراحة، أنهم عازمون ومصممون على اكتساب أسلحة الدمار الشامل ... لن تسمح الولايات المتحدة أن يتحقق ذلك ..."[73]

إضافة إلى إمكانية تعرض أي دولة في العالم للهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر 2001، من طرف الجماعات والتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود.

إن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 الإرهابية، التي قام بها تنظيم القاعدة الإرهابي مثلت فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لبناء عدو لها وإعادة ترسيخ مكانتها المهيمنة في النظام الدولي، وآذانا بالعودة إلى حالة الحرب الهوبزية واستخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية.

كما يظهر أن بناء " الحرب على الإرهاب " يحدد أساسيات الأعداء لدى الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق الهوية " الأنا " و" الآخر "، ويبرر الحاجة إلى اتخاذ تدابير قسوا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[74].

ويسمح بناء " الحرب على الإرهاب " للولايات المتحدة الأمريكية أقوى دولة عسكريا، بشن حروب مستقبلية بشكل شرعي دون الحاجة لتبرير الإجراءات والأفعال المتخذة بأدلة إمبريقية محددة وهو ما حدث مع غزو الولايات المتحدة الأمريكية لكل من أفغانستان والعراق[75].

الخاتمة:

مثلت البنائية نقلة نوعية في مجال العلاقات الدولية، من خلال مواقفها الأنطولوجية والإبستمولوجية والميتودولوجية، التي ركزت على دور وتأثير العوامل غير المادية/المعيارية في دراسة وتفسير العلاقات الدولية وتحديد سلوك الدولة الخارجي، دون إهمال دور وتأثير العوامل والمتغيرات المادية في التفسير. الأمر الذي جعلها تقدم فهم وتفسير أفضل للأمن والإرهاب باعتباره أحد التهديدات الأمنية، واعتبرت أن كلا من الأمن والإرهاب مبني اجتماعي ينتجان عن عمليات التفاعل التي تحدث بين الجهات الفاعلة في البيئة الدولية ويرتبطان ارتباطا وثيقا بعامل الهوية.

يعتبر الإرهاب وفقا للبنائية نوع من العلاقة الاجتماعية، فهو جزء من منطق علائقي بين السلطة السياسية الشرعية ومرتكبي هذه الأفعال غير القانونية، فلا يوجد إرهاب، بل هناك علاقات إرهابية، وترى أن استخدام هذا المصطلح – إرهاب أو إرهابي – يميل لنزع الشرعية عن العدو بشكل مباشر، من خلال تقديمه على أنه فعل غير مشروع وغير قانوني وغير أخلاقي.

لذا ما دام الإرهاب مبنيا اجتماعيا وقائما على أساس اجتماعي، فهو علاقة اجتماعية، أطرافها الدول والإرهاب الذي تقوم به الجهات الفاعلة من غير الدول، وهذا ينتج عنه إمكانية تغير وتغيير هذه العلاقة الاجتماعية بين الطرفين مع مرور الوقت وتطور السياق الاجتماعي وتغير بنية الأفكار لدى كلا الطرفين.

من الحالات التي يكون فيها من الممكن تغيير هذه العلاقة الاجتماعية بين الإرهاب الذي ترتكبه الجهات الفاعلة من غير الدول والجهات الحكومية، تغيّر البنية الفكرية والفهم المشترك لدى كلا الطرفين لأنه أساس التفاعل بينهما.

كما نستند في هذه النقطة أيضا، إلى الافتراض البنائي الذي يقول بتغير المصلحة الوطنية للدولة مع مرور الوقت وتطور السياق الاجتماعي. فوصف الدولة لجهة ما بأنها إرهابية اليوم يعود للمصلحة الوطنية للدولة اليوم، في وقت وسياق معين، ومن الممكن بسهولة أن تتغير هذه الصفة – إرهابية – في مصلحة الغد

المتغيرة وفقا للوقت والسياق الاجتماعي. وبالتالي نجد أن البناء الاجتماعي للإرهاب يتغير وفقا للمصلحة الوطنية لدولة ما المتغيرة بناء على الوقت والسياق.

من هذا المنطلق، يظهر أن البنائية من خلال حججها التي تعطي أولوية للهوية والبناء الاجتماعي على القوة المادية والعقلانية الاقتصادية، تناسب أفضل في شرح وفهم وتفسير القضايا المتعلقة بالإرهاب، كما تقدم فهم أفضل للطريقة التي تحدد بها الدول هوياتها ومصالحها في وجه الإرهاب، حيث تهتم النظرية البنائية بشكل أساسي بالطريقة التي يتم بها بناء الهويات، وتحاج أن الأمن مشروط ومحدد بالهويات التي تملكها الدول اللاتي تبني مصالحهم، كما تحاج أن الهويات معرّفة للبيئة الأمنية (التهديدات). وهذا هو تأثير العوامل الثقافية في الطريقة التي تحدد بها الدول التهديد واستجاباتها من خلال السياسات الأمنية.

الهوامش:

[1] Matt Mc.Donald**, " Constructivism** ", 2008, P.60, in**" Security Studies an Introduction".** Edited by Paul D.Williams. Routledge Taylor et Francis Group, London and New Yorkm.

[2] جون بيليس وستيفن سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، مركز الخليج للبحوث، الإمارات العربية المتحدة،2004، ص. 393.

[3]المرجع نفسه، ص.393 .

[4]ألكسندر وندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص. ح.

[5] Sarina Theys, Constructivism,2017, P.36, in " International Relations Theory ", Edited by Stephen Mchglinch, Rosie Walters and Christian Scheinpflug. E-International Relations Publishing, England.

[6] Theys Sarina, Op.Cit, P. 36.

[7] جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص. 324.

[8] Theys Sarina, Op.Cit, P.36.

[9] أبو زيد أحمد محمد، نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، المجلد تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، المجلد2012، العدد36،(أكتوبر،2012)، ص. 62.

[10] وندت ألكسندر، مرجع سبق ذكره، ص.1.

[11] غريفيش مارتن وأوكالاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص.108.

[12] Robert Jachson and Georg SQrensen, " Introduction to International Relations : Theories Approaches ", Third Edition, Oxford University Press, New York, 2007, P. 166.

[13] Ouchenane Amel, Constructivism in International Relations, International Affairs Forum, https://www.ia-forum.org/Content/ViewInternal_Document.cfm?, 22,January,2022.

[14] رجب إيمان أحمد، الهوية المركبة أم المصلحة؟ محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الأوسط، كراسات استراتيجية، المجلد24، العدد255، (أوت،2015)، ص ص.19،20.

[15] المرجع نفسه، ص.20.

[16] Kurkcu Burak, How to Study Terrorism : Comparison of Constructivism with Traditional IR Theories, P.8, Available at : https://www.Semanticsckolar.org/paper/How-To-Study-Terrorism%3A-Comparison-Of-IR-Kurkcu.

[17] Kurkcu Burak, Op. Cit, P.2.

[18]بن نهار نايف، مقدمة في علم العلاقات الدولية، ط1، مؤسس وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2016، ص. 201.

[19]المرجع نفسه، ص.201.

[20]قاسم رائد، الإرهاب والتعصب عبر التاريخ، ط1، (لبنان: دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع،2008)، ص.16. بتصرف.

[21]بشارة عزمي، الإرهاب بموجب هوية الفاعل أم بموجب هوية الضحية، مجلة سياسات عربية، المجلد2017، العدد29، (نوفمبر، 2017)، ص.9.

[22] المصالحة محمد حمدان ، التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية و مركز دراسات الوحدة العربية، العدد21، (فيفري، 2009)، ص.64.

[23] بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره، ص ص.11-13.

[24] المرجع نفسه، ص. 10.

[25] حلمي شادية محمد، السياسات الإعلامية والحرب النفسية: مخططات تغيير الهوية العربية، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر،2011، ص. 126.

[26] بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره، ص.15 (بتصرف).

[27] أحمد إبراهيم محمد، أمريكا والإرهاب: عالم جديد ... الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 40، العدد 161، (يوليو،2005)، ص. 175.

[28] زهرة هبة محمد، تأثير نمط السياسة الخارجية في استهداف الإرهاب الدول، مجلة السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 213، (يوليو، 2018)، ص.41.

[29] أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن الدولي والإرهاب ... قرارات بلا فاعلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 204، (أفريل، 2016)، ص. 114.

[30] زهرة هبة محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 41.

[31]زهرة هبة محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 41.

[32] Matt Mc.Donald, Op.Cit, P.60.
[33] Ibid, P.60.
[34] Sarina Theys, Op.Cit, P. 36.

[35]عديلة محمد الطاهر، الأمن والهوية في العلاقات الدولية: قراءة في مضامين وحدود التصور البنائي، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 5، العدد 2، (ديسمبر، 2020)، ص. 16. (بتصرف)

[36] Sarina Theys, Op.Cit, P. 36.
[37] Matt Mc.Donald, Op.Cit, P.61.
[38] Ibid, P. 61.
[39] Ibid, P. 61.

[40]عديلة محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص. 17.

[41] Matt Mc.Donald, Op.Cit, P.61.
[42] Matt Mc.Donald, Op.Cit, P.61.
[43] Ibid, P.61.

[44] هو خطاب يتم بشكل سنوي كتقليد منذ عام 1790، يقوم من خلاله رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم رسالة سنوية إلى الكونجرس الأمريكي، تتناول تقييم العام الماضي وطرح تصورات للإنجازات المقبلة، مما يكسبه أهمية خاصة في التعرف على توجهات الإدارة الأمريكية التعامل مع الأزمات العالمية. يعد إحدى أهم وأبرز الأدوات التي يقوم الرئيس الأمريكي بإستغلالها

وتوظيفها في تشريط وتطبيع الجمهور المستهدف من السياسة الأمريكية، حيث يحظى بقدر عال من الاهتمام والتحسب والترقب لما سوف يتناوله من قضايا تعكس إهتمامات وأولويات السياسات المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد أنظر:

حلمي شادية محمد، السياسات الإعلامية والحرب النفسية: مخططات تغيير الهوية العربية، المرجع السابق، ص ص.290 ،291.

[45] Text of President George W. Bush, State of The Union Address, 29 Janaury 2002, in site :www. Johnstonsarchive. net/ policy /bushstun 2002.html.

[46] Meszaros Thomas, "Les Terrorism en Relations Internationales : Regards Croisés entre Les Approches Positivistes et Post-Positivistes, Proposition de Recherche, Congres International des Associations Francophones de Science Politique, 7-9 septembre 2009, Science Po Grenobl France, P.8.

[47]رجب إيمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص. 16.

[48]المرجع نفسه، ص.16.

[49]المرجع نفسه، ص.14.

[50]رجب إيمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.14.

[51] Matt Mc.Donald, Op.Cit, P.61.

[52] Meszaros Thomas, Op. Cit, P.8.

[53] Ibid. P.9.

[54] Ibid. P.9.

[55] Kurkcu Burak, Op.Cit, P.3.

[56] Meszaros Thomas, Op. Cit, P.2.

[57] Meszaros Thomas, Op. Cit, P.8.

[58] Ibid, P.8.

[59]رجب إيمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص. 16.

[60] رجب إيمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص. 16.

[61] المرجع نفسه، ص. 17.

[62] Meszaros Thomas, Op. Cit, P.9.

[63] Ibid,P. 9.

[64] Meszaros Thomas, Op. Cit, PP. 9, 10.

[65] George W. Bush, The National Security Strategy of the United States of America, Washington D.C, White House, September 2002.

[66] Adress by George W. Bush President of The United States Delivered to a Joint Session of Congress and The American People, Washington,September,20,2001,in Site :https://Edtion.CNN.Com/2001/US/09/20/Gen.Bush.Tra.

[67] Gordan C. Chang and Hugh B. Mehan, " Discourse in a Religions Mode : The Bush Administration ‘s Discourse in The War on Terrorisme and its Challenges, Pragmatics, (2006), P.18.

[68] Gordan C. Chang and Hugh B. Mehan, Op. Cit, P.18.

[69] Meszaros Thomas, Op. Cit, P.10.

[70] Meszaros Thomas, Op. Cit, P.10.

[71] Ibid,P.11.

[72] قاسي فوزية، الحرب على الإرهاب ومنطق الأمننة: قراءة في السياسة العالمية الجديدة من منظور مدرسة كوبنهاغن، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، العدد 3، (جويلية، 2011)، ص.82.

[73]المرجع نفسه، ص. 82.

[74] Gordan C. Chang and Hugh B. Mehan, Op. Cit, P.19.

[75] Ibid, P.19.